قوله لم يبين انه يجوز كلها فلم تواتج اهماها لا يخفى ان ذلك يقتضي وجوب
البناء في المبدأ الثاني الكائن مفردا نكرة وهو معلوم من كلام الشيخ الرضي جواز البناء
والتأكيد كيف شاء و اما المعنوي فلا يجوز في المنكر وعطف البيان حكمه حكم
البدل عند الشيخ الرضي قوله واجرى على ذلك الاسم احكام الاضافة وذلك
الاسم هلا حتى وجمع المذكر السالم والاسماء الستة الا ذو فانه لا يقطع
بها عندهم و اما عند الشيخ فالاولان والاب والاخ قوله واجراء
لاحكام المضاف اليه عليها وراء ذلك لئلا يتوهم انه منصوب بالمشابهة
بالمضاف لانه لو كان لذلك لثبت النون لا ابا له كما يثبت لا حسنا وجهه
ولم يحذف النون في لا غلامي قوله اي مشاركة الاسم له في معنى المضاف
يعني ان صورة هذا التركيب صورة الاضافة باللام وهو في الاعتبار
الاضافة لوجود اللام مشاركة للمضاف المقدر فيه اللام بهذا اهو
المعنى الاول واما المعنى الثاني فلا يعتبر فيه انه في صورة المضاف وانه
بهذا الاعتبار مشارك له قوله وهو الافصح جعل الاختصاص
مع الاضافة لانه عبرة من التعريف والمعنى الاخر فقد يصح قال لفقد
المعنى فالحق ولانه لو كان معا لزم الرفع والتكرير وفيه ان المقول
عيرت لئلا يلزم ذلك قالوا الحامل على هذا التعبير قصد النصب بغير تكرير
لا لحقيقة وفي انتشر مع المعرفة قوله ولا يحذف الا مع وجود الخبر
كما لا يحذف الخبر الا مع وجود الاسم والعلة واحدة قال خبرها ولا
قد يحذف لا التامة كما يحذف في ربت وثمت لبناء الكلمة والمبالغة
ولا بد في الا على حين مضافا الى النكرة وهو الغالب وعلى اوان
او بهما مستعملة الا خاتا كذلك لات حين مناص والغالب في حالها
النصب

النصب بانه يحذف الاسم كثيرا وفاء التقدير لات الحين حين مناص وقد رفع
بانه يحذف الخبر كثيرا وفاء التقدير لات حين مناص موجودا ولا يستعمل الا
محذوفا احد جزئي الجملة قوله المشبهتين من النفي قال الشيخ الرضي انهما
ما ولا وليس لنفي الحال عند النحاة والصحيح انهما لمطلق النفي قوله اي
خبرية يعني ان الضمير راجع الى الخبرية المستفادة من خبرها ولا قال الشيخ
لا ينفصل عن احد رفع الاسم لا ونصب خبرها قوله واما بنو تميم فيجيز لا يرونه
ح وذلك لان قياس العوامل ان تختص بالقبيل الذي تعمل فيه من الاسم والفعل
ليتمكن تمكنه بثبوتها في مراكزها وما مشتركة بين الاسم والفعل قوله ناحية
مؤكدة والا فالنفي على النفي يفيد الاثبات وفيه ان هذا الجاحدا قالوا
من انه لا يجوز الجمع بين حرفين متفقي المعنى الا مفصولا بينهما قال او
انتقض النفي بالا نقلا عن يونس انه يجوز اعمالها مع الانتقاض بالا واستشهد
في ذلك ✱ وما الدهر الا منجنونا باهله ✱ وما طالب الحاجة
الا معذبا ✱ واجيب بان المضاف محذوف من الاول اي دوران
منجنون وان معذبا مصدر كقوله تع ومزقناهم كل ممزق فمعناه
مثل قولك ما زيد الا سيرا قال او تقدم الخبر او تقدم ما يليه ظرف على
الاسم المتقدم على الخبر فلا يجوز ما زيد عمرو ضاربا بخلاف ما لو كان
ظرفا نحو قوله تع فما منكم من احد عنه حاجزين قوله اي على خبرها
منصوبا كان او مجرورا بالباء الزائدة قوله فحكم المعطوف الرفع حملا
على المحل قال الشيخ عبد القاهر هو خبر مبتدأ محذوف اي انا هو مسافر
ولكن هو قاعد وغير عطفا على سبيل التوهم لان كثيرا ما يقع خبر ما
مرفوعا عند انعزال ما عن العمل قوله يعني الخبر بيان للواقع فلا يتوهم

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)